ان يحتاط فيه فيلزم بادي فليف في حل اليمين الذي لا يقع
الا باقوى الاشيا فلا يصح حكاية قوله اشهب على هذا الوجه
ورايت في اخر الجزء الاول من ابن فرحون وجا هو اخر الجزء لفظة
فان قلنا الخ ولم يكتب الجواب ولم اظفر باول الجزء
الثاني ويوخذ من ابن عبد السلام جواب حسن يدركه من لفظه
متامله هو ان معنى مسئلة الاستثنا التي لا نفيد على المشهور
بالنية خلافا لاشهب انه عزم ان يتكلم بالمستثنى نطقا ثم لم
ينطق وينب عنه الاخراج بالقلب فقد جلع الحالف الاخراج
القلبي نايبا عن لفظي وهو اضعف منه فلا ينوب فلا يفيد
وينوب عند اشهب فيفيد بخلاف مسئلة النية فانه تخصص
بالنية ولم يرد الاخراج باللفظ حتى ينيب عنه النية وهذا اشكل
ما يكون ولم يتعرض ابن عرفة لهذه المسئلة وانما ذكرتها
هنا لانها الكلام تحون بحر بعضه بعضا وحرصا على العلم يذكر
ايضا يذكر والاعمال بالنية رجح وقيل ان الاخراج من التصور
السادج خاليا من الحكم المفهوم فتخرج في الاقرار الثلاثة
من العشرة خالية من الحكم المفهوم من لك فيقع
كانك قلت في الكلمة المشرفة ان له المنفي صادق على غير الله
فقط غير متاول لله فهو عام اريد به الخصوص والقرينة
الا الله او تخرج من الا لهة الله خاليا من حكم وهو النفي
فكانك قلت الا لهة غير الله منفية وانما قدرنا الا لهة مع انه
في اللفظة مفرد نكرة لان المعنى على ذلك اذ المقصد
نفي الجنس فتفهمه فانه حسن واما الكلية والجزئية
فالاقسام المقدرة عقلا اربعة وفي الحدوا المرابع قسمان وذلك
كونهما كليين او جزيين فلا يصح لعدم صحة الاستثنا
والتناقض في الكلام باثبات الشي اي ايقاعه في اول

الكلام

الكلام منبئا مقررا في النطق بلي صفة ما كان ثابتا به ولو منفيا
فانه يصدق عليه انه اثبت في اول الكلام ثم رفع ذلك الايقاع
بخلافه الذي هو الاثبات الحقيقي في خصوص المسئلة
وهذا معنى قول الشيخ باثباته مرة ثم يرفعه اخرى فتامله
او يبقى على ظاهره او ثم لغير ترتيب كما هو مذهب اعتمده
صاحبه على نحو ثم قلنا للملايكة اسجدوا لآدم او ثم للترتيب
الذكري فافهمه فالذي لا يصح الا الا لهة الا الله او الله لا
الله وكذا كون الاول جزيا فقط لا يصح ان يصير الا له
الا الا لهة وفيه من الفساد معنى ولفظا ما لا يخفى لانه يصير
نفي الله واثبات الا لهة وادخل لا على المعرفه واستثنى الاكثر من
الاقل وذلك كله مما يعمل وانما نتاول بمثل هذا ليكون كالسير
والتقسيم للتخلص للمعنى اللايق بالمحل وهو الرابع في
وجه منه وذلك ان القسم الرابع هو كون الاول كليا والثاني
جزيا وهو المتعين ثم ان نفي غير وجود الله من الا لهة الباطل
لا يصح ولا عرض لنا به اذ المتنازع فيه كونه الها لا وجود ذاته
[illegible] وصف الالوهية اذ لا ضرر فيه وانما قلنا لا يصح لان نفي
الشيء مع تحققه محال وما ذكر عن اليشمني انه نفي الا لهة
الباطل صحيح على احد وجوه اما تنزيلا لما لم يتحقق فيه
ما به وصف منزلة المعدوم وتنزيل الموجود منزله المعدوم
صحيح وما قاله الشيخ السنوسي من عدم صحة نفيها
صحيح ايضا اذ نفيها تحقيقا غير صحيح بخلافه على سبيل التنزيل
المذكور وعدم الصحة على التحقيق الوجه الثالث مما يصح به
وهو الذي اقتصر الشيخ السنوسي عليه نفي انها حق لا نفي
وجودها ولا نفي وقوع العبادة لها ثم ان حقيقة العبادة رد
لحقيقتها ممن علمناه وممن لم نعلم كيف ادعاوه فمعنى قالى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)